

النهوض بالعدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي من خلال حماية اجتماعية شاملة في البلدان المتأثرة بالنزاعات

الأربعاء 10 أبريل/نيسان 2019 | 16:15 - 18:00 | القاعة الرئيسية | بيت الأمم المتحدة، بيروت

رئيس الجلسة:

- **الدكتورة رنا جواد**، زميل أكاديمية التعليم العالي للعلوم الاجتماعية والسياسية، جامعة باث

الكلمات الافتتاحية:

- **الدكتورة ناتالي بوشي**، رئيس فريق التنمية الشاملة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، والرئيس المشارك لفريق العمل الإقليمي المعني بالحماية الاجتماعية التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في الدول العربية.
- **الدكتور لوكا بليرانو**، كبير المتخصصين في الحماية الاجتماعية بمنظمة العمل الدولية في الدول العربية، والرئيس المشارك لفريق العمل الإقليمي المعني بالحماية الاجتماعية التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في الدول العربية.

المتحدثون:

- **معالي السيد ريتشارد كيومجيان**، وزير الشؤون الاجتماعية، لبنان
- **معالي السيدة بسمة إسحاق**، وزيرة التنمية الاجتماعية، الأردن
- **معالي السيدة ابتهاج عبد القادر أحمد الكمال**، وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل، اليمن
- **سعادة السيدة نجلاء علي مراد**، مدير عام استراتيجية الحد من الفقر، وزارة التخطيط، العراق
- **سعادة السيد أيمن صوالحة**، مستشار وزير التنمية الاجتماعية، فلسطين
- **الدكتور حازم رحاحلة**، مدير عام مؤسسة الضمان الاجتماعي، الأردن
- **الدكتورة فاطمة أحمد فضل مضوي**، المفوض العام لمفوضية الأمن الاجتماعي وخفض الفقر، السودان

سُتُبث هذه الجلسة المتخصصة مباشرة

- تلتزم الدول العربية تحقيق أجندة 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وتعتبر الحماية الاجتماعية الشاملة أداة قوية للوفاء بهذا التعهد وخصوصاً تنفيذ كل من الهدف العاشر والمعني بالحد من أوجه عدم المساواة والهدف السادس عشر والمعني بتشجيع المجتمعات السلمية والشاملة للجميع.
- تعد أنظمة الحماية الاجتماعية ضرورية للحد من الفقر وعدم مساواة، وكذلك لتجنب الاستراتيجيات غير الفاعلة في مواجهة الصدمات وبناء القدرة على الصمود في مواجهتها، وخاصةً بين الفئات الأكثر تأثراً، ومن ثم الحفاظ على رأس المال البشري والاجتماعي اللازمين من أجل التعافي.
- يمكن أن تدعم أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة والمصممة بشكل جيد التماسك الاجتماعي وأن تساعد على بناء السلام والحفاظ عليه.
- ومع ذلك، تواجه أنظمة الحماية الاجتماعية في الدول العربية، وخاصة في الدول المتأثرة بالصراعات، فجوات كبيرة في حجم التغطية والتمويل، إلى جانب تحديات أخرى تتعلق بالشؤون الادارية والقدرات ويمثل ضمان إتاحة الخدمات الاجتماعية الأساسية على نحو فعال لجميع الفئات المستضعفة والمهددة من الرجال والنساء والأطفال ضمن المجتمعات المضيفة والنازحة تحدياً كبيراً.
- يؤكد ذلك على ضرورة دعم الجهود المبذولة للحفاظ على النظم والمؤسسات الوطنية من أجل تقديم خدمات الحماية الاجتماعية وتعزيزها، كما أن هناك أيضاً حاجة أكبر لإيجاد نهج أكثر شمولاً ومرونة في مجال الحماية الاجتماعية لتلبية احتياجات النازحين.

هدف الجلسة:

مشاركة صانعي السياسات من الدول العربية المتأثرة بالصراعات وظروف الهشاشة الناجمة عنها في حوار مفتوح حول سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية، بما في ذلك الفرص والتحديات ذات الصلة، والممارسات الجيدة الناشئة لتحسين فعالية أنظمة الحماية الاجتماعية وشمولها للجميع وتعزيز إمكانيات تحولها وتطويرها.

محاوِر النقاش المقترحة:

- كيف يمكن للشركاء المعنيين بشؤون التنمية والشؤون الإنسانية على حد سواء العمل معاً لتعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية الوطنية من أجل الاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات الفئات المستضعفة مع تعزيز التلاحم الاجتماعي بين المجتمعات النازحة والمجتمعات المضيفة؟
- ما هي التحديات والفرص التي تواجه جهود تحديد "حدود دنيا للحماية الاجتماعية" وأنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة في الدول المتأثرة بالصراعات مع ضمان تلبية الاحتياجات المحددة بشكل كاف؟
- ما هي بعض الخطوات العملية للاستفادة من تجارب الدول والدروس المستفادة منها، وكيف يمكننا أن نجعل برامج الحماية الاجتماعية أكثر استجابة في مواجهة الصدمات؟

ينظم هذه الجلسة فريق العمل الإقليمي المعني بالحماية الاجتماعية التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في الدول العربية